ارتفاع أسعار الفجل

«ورق» إسمنت طرطوس متوقف منذ أكثر من سنة والسبب (الكرافيت)!!

طرطوس- الوطن

معالجة وضع معمل أكياس الورق في معمل إسمنت طرطوس الذي وصلت تكاليفه إلى مليارات الليرات السورية ورغم ذلك تم إيقافه منذ بداية عام ٢٠١٥ بحجة عدم القدرة على تأمين ورق الكرافيت الذي تصنع منه الأكياس كانت من المواضيع المهمة التي طرحها اتحاد العمال بطرطوس وأرسل بخصوصها مكاتبات للاتحاد العام لنقابات العمال وحتى الآن لا أجوبة حاسمة على هذه القضية المهمة جداً.

فالمعمل كما تقول المعلومات جاهز فنياً وبطاقة إنتاجية تصل إلى ما يزيد على ٢٥ مليون كيس سنوياً وهذه الكمية تكفي حاجة المعمل وبعض المعامل الأخرى بالإضافة لوجود مواد أولية من المواد اللاصقة والحبر تقدر بالأطنان ويمكن أن تتحول إلى مواد عديمة النفع بعد مضي عدد من السنوات مع الإشارة إلى أن دخل المعمل السنوي من صافي الأرباح زاد على ٣٥ مليون ليرة سورية.

الدكتور المهندس أيمن نبهان المدير العام للشركة العامة لإسمنت طرطوس قال في اتصال معه حول هذا الموضوع: إنه وبسبب عدم تمكن المؤسسة من توريد مادة الكرافيت التي يتم من خلالها تصنيع أكياس الورق تم توقيف المعمل بعد أن انتهت الكميات الموردة سابقاً ولم تتقدم شركات جديدة لتوريد هذه المادة رغم الإعلان أكثر من مرة من المؤسسة للتوريد، وأمام هذا الواقع وبعد أن ورد للشركة تعميم من الحكومة يطلب استخدام أكياس النايلون في تعبئة الإسمنت بتنا نعلن عن حاجتنا لتقديم أكياس ورق أو نايلون حسب المتوافر رغم أن استخدام النايلون غير مناسب للإسمنت ونحن بانتظار تأمين مادة الكرافيت لإعادة تشغيل المعمل، وهناك مراسلات عديدة بهذا الخصوص مع المؤسسة العامة للإسمنت ووزارة الصناعة.

الكهرباء تستنفر لإعادة إصلاح محطة توليد حلب الحرارية

الوطن

باشر المعنيون في قطاع الكهرباء منذ اللحظات الأولى لإعلان تحرير محطة توليد حلب الحرارية على أيدي بواسل الجيش العربي السوري والتي تعتبر شريان الحياة الرئيسي في محافظة حلب بإعداد جميع المواد والتجهيزات الكهربائية ومستلزمات العمل إضافة للكوادر البشرية المؤهلة لإعادة إصلاح المحطة كما شُكلت لجان لتحديد الأضرار وإعادة الإعمار بهدف وضعها بالخدمة بأسرع وقت ممكن لإعادة النور لأهالي حلب الذين عانوا لأكثر من ثلاث سنوات منذ دخول العصابات الإرهابية للمحطة بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧ وقطع الكهرباء عنهم على الرغم من جهوزيتها التامة وقدرتها على العمل باستطاعتها الكاملة قبل احتلالها من ظلاميي الإرهاب.

وتأتي أهمية هذه المحطة لأنها تعتبر أكبر محطة توليد للكهرباء في سورية وتتألف من خمس مجموعات توليد بخارية استطاعة كل منها ٢١٣م. و. س تعمل على الفيول أو الغاز الطبيعي وتصل طاقتها الإجمالية إلى ١٠٦٥ م. و. س وترفد الشبكة العامة بحوالي ٢٠٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في القطر.

تقع المحطة شرق مدينة حلب بـ٢٥كم على طريق عام حلب الرقة، وتتوضع على أرض مساحتها ٥٠ هكتاراً، وتضم إلى جانبها مدينة سكنية للعاملين فيها تمتد على مساحة ٣٠ هكتاراً وتحتوي على الخدمات الضرورية كافة، وقد تمت المباشرة بإنشائها عام ١٩٩٥ ودخلت المجموعة الأولى في الخدمة عام ١٩٩٧ وتبعتها مجموعات التوليد تباعاً، ويعمل فيها نحو ٨٠٠ عامل.

سواعد بواسل الجيش العربي السوري أعادت محطة توليد حلب الحرارية إلى حضن الوطن وسواعد الجيش الخدمي الكهربائي ستعيد الضوء للمحطة بما يبشر بطي صفحة الأمبيرات التي لطالما أنهكت أهالي حلب.

جامعة دمشق منحت ٧٠٠ رسالة ماجستير و٢٠٠ دكتوراه خلال عام ٢٠١٥

رجاء يونس

أوضح نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية والطلاب الدكتور جمال العباس أن البرامج الأكاديمية الخاصة بالدراسات العليا المفتتحة بجامعة دمشق وصل عددها إلى ٢٤٠ برنامجاً أكاديمياً في مختلف الاختصاصات بما فيها ماجستيرات الدراسات العليا في كلية الطب البشري في حين بلغ عدد البرامج في دبلومات وماجستيرات التأهيل والتخصص نحو ٥٠ برنامجاً.

وبين العباس أن الطلاب الذين تم قبولهم في مفاضلة الماجستيرات الأكاديمية البحثية للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ ناهز عددهم ١٧٠٠ طالب بمن فيهم طلاب الدراسات العليا في كلية الطب في حين تم قبول نحو ١٢٥٠ طالباً في ماجستيرات التأهيل والتخصص بينما بلغ عدد طلاب دبلوم التأهيل التربوي المقبولين نحو ٢٥٠٠ طالب.

وأشار العباس إلى أن رسائل الماجستير التي تم انجازها خلال عام ٢٠١٥ تجاوزت ٧٠٠ رسالة في حين وصل عدد أطروحات الدكتوراه المنجزة خلال العام نفسه نحو ٢٠٠ أطروحة دكتوراه، لافتاً إلى أن رسائل الماجستير المسجلة وما زالت قيد البحث تجاوز عددها ٣٥٠٠ رسالة ماجستير في حين بلغ عدد أطروحات الدكتوراه المسجلة ما يقارب ١٠٠٠ أطروحة إلى الآن.

ماذا بعد قدسية «الطابو»...؟!

تجار بيعت عقاراتهم لمماطلتهم عبر مزادات علنية وعادوا يطالبون بأحقيتها طمعاً بفروقات الأسعار

محمد منار حميجو

استغل العديد من التجار الحالة التي تمر بها البلاد فاستقرضوا مبالغ كبيرة من المال من البنوك ولأنهم يدركون أن قيمة العملة ستنخفض أمام القطع الأجنبي سارعوا إلى تحويل القروض التي حصلوا عليها إلى قطع أجنبي وبالوقت نفسه ماطلوا في سداد القروض لتكديس الأرباح الطائلة على حساب العملة المحلية ومعيشة المواطن.

وظهرت دعاوى في محكمة النقض وخاصة في غرفة مخاصمة القضاة مرفوعة من تجار تتعلق بإعادة النظر بمزادات علنية كان أعلن عنها بقرارات قضائية بناء على طلب بعض البنوك نتيجة تعثرهم أو مماطلتهم في سداد القروض.

واطلعت «الوطن» على تفاصيل إحدى الدعاوى المنظورة في غرفة مخاصمة القضاة ورقمها ١٤٧ لعام ٢٠١٦ في محكمة النقض متعلقة بهذا الموضوع ولدقة وحساسية الموقف فإننا سنلتزم بكل ما جاء في أوراق الدعوى من دون زيادة أو نقصان.

بدأت القصة أن محمد ماهر المهايني وجد نفسه فجأة طرفاً في قضية لمجرد أنه اشترى بيتاً منذ ثلاث سنوات من مالكه السابق بالسجل العقاري بصحيفة عقارية نظيفة بمبلغ قدره ٢٥ مليون ليرة مشيراً إلى أنه استلم سند الملكية خالياً من أي إشارة تشوب البيع وخاصة أنه تم بالسجل العقاري وهذا يعني أنه أصبح ملكاً له بشكل كامل من دون أي منافس.

وقال المواطن مهايني لـ«الوطن» إنه اشترى العقار من رجل اشتراه بالمزاد العلني بعدما تم عرضه للمزاد بعد القرار الصادر من دائرة التنفيذ بناء على طلب بنك بيمو وفق قرار قضائي بعدما ماطل مالكه الأصلي لسنتين في سداد القرض المترتب عليه والمقدر بـ٧ ملايين ليرة موضحاً أنه بعدما بيع العقار بالمزاد وسجل بالسجل العقاري لمن رسا عليه اشتريته منه وفق صحيفة عقارية نظيفة وأنه من المعروف أن الدولة لا يمكن أن تبيع أي عقار بالمزاد إلا بعد أن تخليه من أي إشارة وبالتالي فإن الذي اشتراه بالمزاد لا يتحمل مسؤولية أي تبعات بعد ذلك كما أنه يأخذ إحالة قطعية بمعنى آخر لأنه لا علاقة له بالإجراءات التنفيذية قبل جلسة المزاد باعتبار أن المزاد تم وفق القرار القضائي والإجراءات القانونية الصحيحة، متسائلاً إذا كان الشاري الثاني اشترى العقار بالسجل العقاري فأي قدسية للملكية التي صانها الدستور في البداية وقانونا السجل العقاري وأصول المحاكمات؟

وأضاف المهايني: إن المالك الأول رفع دعوى مخاصمة في محكمة النقض لاسترجاع بيته وأقحمني في الدعوى علماً أنني الشاري الثاني أي ليس لي أي أدنى علاقة في الموضوع مشيراً إلى أن غرفة المخاصمة أصدرت قراراً بقبول الدعوى شكلا وهذا ما مس ملكيتي لبيتي الذي لا يملكه أي طرف من أطراف الدعوى.

البنك: إجراءاتنا صحيحة

وجاء في أوراق الدعوى أن المدعي أكد أن إجراءات البنك قبل عرض العقار على المزاد غير صحيحة، الأمر الذي نفاه البنك جملة وتفصيلا مشيراً في مذكرة قدمها محاميه إلى أن الإجراءات تمت وفق القانون وصدر قرار بيع العقار بالمزاد العلني بقرار قضائي بعد مماطلة صاحبه في سداد القروض المترتبة عليه.

وبينت المذكرة أنه لا يوجد أي خطأ في المزاد وخاصة أن هناك لجنة كشفت على أساس العقار مشيرة إلى أنه في حال كان هناك أخطاء فلماذا تهرب من تسديد قرضه وأجر عقاره قبل المزاد بستة أشهر ومدد للمستأجر قبل المزاد أيضاً بعشرة أيام.

قدسية الملكية

ما أثار الجدل في مثل هذه الدعاوى حسب مصادر مختصة هو مسألة قدسية الملكية وهل بالفعل يمكن أن تتراجع الدولة عن بيع المزاد العلني بعد إتمام إجراءاته ودفع الرسوم التي بلغت ثلاثة ملايين ليرة سددت للخزينة ومن يتحمل التعويض للمشترين أو بمعنى آخر ما ذنبهم؟ موضحة أن البيع تم وأن الشاري باع لشخص ثالث إذاً بأي وجه حق يطالب المالك الأول بإبطال البيع بعد بيعه مرات عدة وحسب السجل العقاري؟

وأشارت المصادر إلى أنه في حال صدر القرار القضائي بإبطال المزاد واسترجاع العقار إلى مالكه الأساس من يتحمل الخطأ في حال وقوعه إذا كان وفق القانون وبالإعلان عنه بالجريدة الرسمية ووفق قرار قضائي إضافة إلى كل ذلك فإن الشاري الأول باع العقار وفق قانون السجل العقاري بصحيفة نظيفة.

تجار يحتالون

وبينت المصادر المختصة أن مثل هذه الدعاوى تدل بشكل واضح على مدى استغلال العديد من التجار للظروف الراهنة وذلك بأنهم يقترضون من البنوك سواء العامة أم الخاصة في وقت كان سعر صرف الدولار لم يصل إلى مستويات مرتفعة فما كان منهم إلا أن حولوا هذه القروض إلى دولار للمتاجرة بها فكانت الأرباح فاحشة.

ورأت المصادر أن مثل هؤلاء التجار يجب محاكمتهم لا أن نعينهم على ما يفعلونه وخاصة الذين ماطلوا في سداد القروض ويطالبون حالياً في استرجاع عقاراتهم بحجة أنهم سددوا القروض للبنوك مشيرة إلى أن الكثير من التجار يلجؤون إلى تسديد القروض بطرق ملتوية وليس عبر صندوق المحكمة بعد بيع العقار بالمزاد العلني ليكون هناك ثغرة قانونية لاسترجاع عقاراتهم ولو بعد بيعها بالمزاد العلني.

> النقض تنظر بدعاوى عقارية متعلقة بإعادة النظر بمزادات علنية
>
> أحد الشارين لـ«الوطن»: اشتريت العقار بالسجل العقاري وصحيفته نظيفة
>
> اجتهاد النقض: لا إبطال لبيع الشاري الثالث حسن النية

هل ستنصف؟!

وأصدرت محكمة النقض أخيراً العديد من الاجتهادات القضائية التي من حقها أن تصون قدسية الملكية وذلك بأنه إذا تم البيع بالسجل العقاري مباشرة عن طريق المثول أمامه وتنظيم العقد العقاري فوراً ونقلت الملكية للمشتري فإن أي ادعاء ينصب حول بطلان البيع تحكمه القواعد الناظمة لهذه المسألة وفق قانون السجل العقاري الصادر في عام ١٩٢٦ مشيراً إلى أنه بمجرد تم نقل الملكية إلى شخص ثالث حسن النية فإن البيع لا يبطل في حال تم بالسجل العقاري ما يعني صون قدسية الملكية.

وبما أن محكمة النقض هي التي أصدرت هذا الاجتهاد فإنه من الطبيعي أن تنظر بعين العدالة لكل من يتضرر في مثل هذه الدعاوى المعروضة أمامها وخاصة أن المحكمة هي أعلى سلطة قضائية فهل ستكون الحكم المنصف في حماية الملكية لمن تملك وفق السجلات العقارية واستلم سند ملكيته خالياً من أي إشارة.

التقنين يصل الإنترنت أيضاً..!!

إيقاف تركيب بوابات إنترنت جديدة بشكل مؤقت

فادي بك الشريف

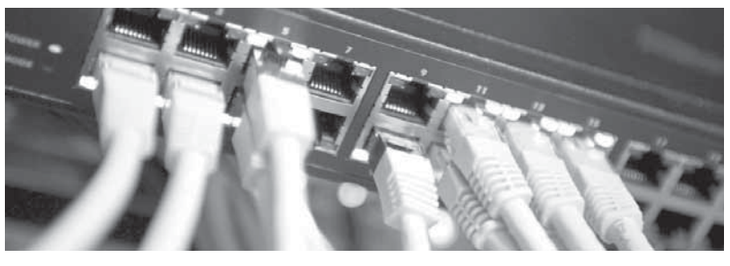

أوقفت الشركة السورية للاتصالات تركيب أي بوابات جديدة للإنترنت بشكل مؤقت وذلك ريثما يتم معالجة موضوع الضغط على الشبكة، مؤكدة أن الأمر سيستغرق نحو أسبوع تقريباً لإنجازه ومعالجة الخلل والمشاكل الفنية القائمة.

ويأتي ذلك مترافقاً مع انزعاج المواطنين من خدمة الإنترنت المقدمة وسرعتها «السلحفاتية»، فعلى الرغم من تكبد المواطن تكاليف الاشتراك في الإنترنت للحصول على السرعة والجودة المطلوبة لقاء الاشتراك غير أن الخدمة إلى تراجع..!!

وأكدت مصادر الشركة السورية للاتصالات في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الخطوة تأتي بهدف تلافي أي مشكلات، وكي لا تزيد الطين بلة وخاصة أن كل بوابة جديدة تسبب ضغطاً أكبر، مشيرة إلى أن الأمر قيد المتابعة، علماً أن إيقاف الخدمة شمل البوابات الجديدة ريثما تتم المعالجة وتأمين مجال العناوين (ib).

وبينت مصادر الشركة أنه من المخطط تركيب ٣٥٠ ألف بوابة إنترنت خلال ٢٠١٦، ذاكرة أن مجموع البوابات التي تم تركيبها حتى نهاية العام الماضي وصل إلى نحو ٦٧٥ ألف بوابة في مختلف المحافظات وهي في الخدمة حالياً.

وعلى نحو متصل توضح الشركة السورية للاتصالات أن ٦٢٪ من مستخدمي بوابات الإنترنت (ADSL) في سورية يختارون سرعة الـ(٥١٢) كيلو بايت، مقارنة مع نسبة مشتركي الإنترنت الذين يختارون (١) ميغا التي تقدر بنحو ٢٥٪ أما نسبة من يختارون (٢٥٦) كيلو بايت فهم ٩٪، كما أشارت الشركة إلى أن أعلى سرعة لبوابات (ADSL) الموجودة في سورية تصل إلى ٢٤ ميغا، ويصل عدد مشتركي هذه السرعة إلى ٨ أشخاص فقط وعدد مشتركي بوابات (٨) ميغا نحو (٩٧٩) مشتركاً.

إلى هذا تشهد دمشق وريفها بطئاً في خدمة الإنترنت وانقطاعات بين الفينة والأخرى تطول البوابات نظراً لوجود خلل أو عطل يؤدي لتوقف الخدمة في بعض الأحيان ولعدد من الساعات، حيث توضح المعلومات الواردة من بعض مناطق الريف أن خدمة الإنترنت سواء التابعة للشركة السورية للاتصالات أم الشركات الخاصة باتت بـ«القطارة» وبدأت الخدمة تنقطع بشكل يومي وبأوقات محدودة تتجاوز ٥ ساعات، حيث اشتكى الأهالي من هذه الانقطاعات متسائلين: هل أصبح الإنترنت يخضع للتقنين أيضاً؟!

وعدا انقطاع الخدمة يومياً فإن جودة الإنترنت والخدمة أصبحت شبه معدومة فالإنترنت بطيء لدرجة كبيرة، مشيرين إلى أنه في بلدة عين منين في ريف دمشق على سبيل المثال تم وضع أكثر من ١٢٠٠ بوابة إنترنت جديدة بالخدمة الأمر الذي أدى إلى سوء الخدمة وأثر في سرعة الإنترنت في البلدة، وفي ضاحية قدسيا كذلك الأمر حيث تصل الانقطاعات حسب ما يشير إليه المواطنون إلى نحو ٤-٥ ساعات مؤكدين أنه بعد رفع قيمة الاشتراك ساءت الخدمة وبدأت مشاكل الشبكة، وأشرفية صحنايا ليس بأحسن حال أبداً..!!

وطالب المواطنون بإيجاد حل جذري للانقطاعات المتكررة وتحسين الجودة والخدمة، علماً أن الانقطاعات في بعض المناطق وصلت إلى ٧ ساعات يومياً، فإلى متى ستظل هذه الانقطاعات التي استمرت لأكثر من شهر ونصف الشهر حتى الآن، ما يحتم اتخاذ إجراءات من السورية للاتصالات، وفرع اتصالات ريف دمشق والتحرك لمعالجة هذا الأمر.

١٣٧ مليوناً شهرياً حوالات ورواتب في بريد درعا..

٣ مكاتب فقط في الخدمة من أصل ٢٥؟

درعا- الوطن

جل ما تقدمه مديرية بريد محافظة درعا تسليم رواتب الموظفين وتنفيذ الحوالات ووثيقة غير عامل في الدولة، وقد بينت مصادرها أنه من أصل ٢٥ مكتب بريد وكوة بريدية واحدة في مديرية النقل لم يعد عاملاً بشكل فعلي سوى المديرية بمقرها الرئيسي بمدينة درعا ومكتبي إزرع والصنمين فيما يعمل مكتب غباغب جزئياً بعد أن أوقفت فيه الخدمات المالية، ومن خلال المكاتب الثلاثة العاملة فعلياً يتم شهرياً تسليم رواتب المتقاعدين (تأمينات اجتماعية) البالغة قيمتها نحو ٩٠ مليون ليرة سورية ورواتب المتقاعدين (تأمين ومعاشات) البالغة نحو ٣٠ مليون ليرة، كما تنفذ خدمة الحوالات البريدية الفورية التي يقارب إجماليها شهرياً ١٧ مليون ليرة سورية وهي بأجور مشجعة إذ تبلغ ٢ بالألف من قيمة المبلغ زائد ١٠٠ ليرة، على حين لا تقدم خدمة الحصول على وثائق الأحوال المدنية من بريد درعا على غرار بريد دمشق وكذلك خدمة البريد العاجل على المستويين الداخلي والخارجي، ووفقاً للمصادر فإن المديرية تعاني من صعوبة نقل البريد من مركز المديرية إلى المكاتب البريدية وبالعكس وكذلك توزيع البريد بسبب الظروف الراهنة وتأخر بعض الدوائر الحكومية في تسديد الذمم المترتبة عليها، إضافة إلى قلة عدد العاملين وخاصة منهم حملة المعاهد المتوسطة التجارية والإجازة الجامعية في الاقتصاد، وبشكل عام فقد تسرب خلال الأزمة لأسباب الوفاة والتقاعد والاستقالة وبحكم المستقيل وكف اليد ٤٢ عاملاً من أصل ١٠٦ عمال والحاجة ماسة لترميم النقص الحاصل عبر مسابقات خاصة بذلك بما يرفع الضغط المترتب على العاملين المتبقين ويسرع من إنجاز معاملات المراجعين على اختلافها، كما أن انقطاع شبكة الإنترنت يعطل إنجاز خدمة وثيقة غير العامل في الدولة.

تجدر الإشارة إلى أن مجموع الأضرار التي لحقت بالمديرية خلال الأحداث التي تمر بها المحافظة تقدر بنحو ١٦٨,٣ مليون ليرة سورية وبينت المصادر أنه فور توافر الظروف المناسبة سيصار إلى تأهيل جميع المكاتب البريدية وإعادتها إلى الخدمة بما يرفع المعاناة عن طالبي خدماتها وخاصة المتقاعدين منهم الذين يتحملون الآن عبء ومشقة القدوم من أماكن بعيدة إلى المكاتب العاملة محدودة العدد لاستلام رواتبهم.